كلمة السيد رئيس الهيئة
العليا للاتصال السمعي البصري
بمناسبة التوقيع على دفاتر تحملات المتعهدين الخواص الجدد
(17 ماي 2006)

سيداتي سادتي،

أود في البداية أن أهنئكم بحرارة، أصالة عن نفسي ونيابة عن الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، لحصولكم على امتياز الانتماء إلى الجيل الأول من حاملي تراخيص إحداث واستغلال الخدمات السمعية البصرية الخاصة بالمغرب.

نعيش اليوم، كل من موقعه، حدثا متميزا في تاريخ بلادنا ومؤسساته حيث إن الاختيار الإستراتيجي لبلادنا وعلى رأسه صاحب الجلالة محمد السادس الهادف إلى تسريع وتيرة تحرير قطاعنا السمعي البصري عبر إحداث هيئة ضبط مكلفة بتنظيم وتنسيق هذا المسلسل تحت الرعاية الوصية لجلالته، يتجسد اليوم من خلال منح هذا الجيل الأول من التراخيص. نتمنى إذن أن نكون في مستوى كل الانتظارات والمسؤولية الملقاة على عاتقنا ضمن الإطار القانوني المحدد لاختصاصاتنا وكذا للتوجهات والمقتضيات التشريعية الكفيلة بإعادة تشكيل المشهد السمعي البصري الوطني.

لا يخامرني أدنى شك في أنكم كنتم، وستظلون، الفاعلين الأساسيين في هذه المبادرة التي تشرفنا وتلزمنا. وعندما أقول "أنتم"، فإنني لا أفكر فقط في حاملي المشاريع الذين أصبحوا متعهدين من الآن فصاعدا، وإنما أفكر بكل صدق كذلك في أولئك الذين عبروا عن رغبتهم في المشاركة الفعالة في انفتاح المشهد السمعي البصري الوطني، حتى قبل إحداث الهيئة العليا وصدور النصوص المنظمة لتحرير القطاع. وأغتنم هذه الفرصة لشكر هؤلاء المرشحين الوطنيين والأجانب على حد سواء، الذين جددوا اهتمامهم وبذلوا مجهودات مهمة فيما يتعلق بالاستثمار وتحضير وتعزيز ترشيحاتهم.

وإذا كان من الطبيعي، كما في أي منافسة تتسم بمستوى عال من التخصص، أن تكون النتائج في خدمة ذوي الحظ اليوم وذوي الحظوظ غدا في إطار المراكمة الإيجابية، فإن تقارب جميع المشاريع – بدون استثناء- من حيث ميزاتها وإصرار أصحابها جعلنا أمام مهمة غاية في الصعوبة، ألا وهي مهمة الفصل بينها.

نحن متأكدون بأن عددا من حاملي المشاريع الذين لم تُلب طلباتهم سيبقون في قلب المنافسة لأننا في بداية صيرورة تتيح دينامية تدريجية بالضرورة وتخضع لمحددات يستعصى حصرها الآن. أكيد أننا سنُسر بتعدادهم ضمن فاعلي المشهد السمعي البصري المغربي، خصوصا بعد إطلاعنا على جودة عروضهم بمجرد توافر شروط توسيع مجال تحرير القطاع.

اسمحوا لي الآن بالوقوف للحظة عند مفهوم التدرج:

أولا؛ لابد من التذكير بأن الهيئة العليا عملت، منذ انطلاقها الفعلي، على التكفل بـ"مخزون" الطلبات الموجهة قبلا إلى القطاعات الوزارية المكلفة بالإعلام والاتصال، بالموازاة مع إتمام وضع هياكلها ومساطر عملها.

في نفس الآن، وبإبداء مرشحين جدد لاهتمامهم، كان لا مناص من وضع مساطر نموذجية ينبغي أن يستجيب لها كل طلب حتى يقبل من طرف الهيئة، وذلك بغية توحيد شروط الترشيح أمام كل حاملي المشاريع. وهكذا شُرع في مرحلة المواكبة التي تهدف بالأساس إلى توفير كل المعطيات القمينة بضمان ولوج منصف إلى المنافسة بالنسبة لجميع الملفات.

تزامنا مع هذه المواكبة، كان على الهيئة العليا وضع مقاربة منهجية قادرة على تزويدها بشبكة مرجعية تسمح بالتأسيس الموضوعي لقراراتها اللاحقة، خصوصا من خلال إعطاء هذه القرارات الحجية المنسجمة والملائمة لأهداف التحرير كما هي مسطرة في النصوص القانونية الجاري بها العمل.

إضافة إلى ذلك، فرضت ندرة مورد الترددات طبيعيا اختيارات تعضد، في مرحلة أولى، المشاريع التي تقدم خدمات سمعية بصرية تتمحور حول التنوع والقرب والتكامل مع الخدمات المقترحة من طرف المتعهدين العموميين والخواص الموجودين. ولهذا الغرض، ولتقطيع ترابي يجمع بين الاعتبارات السوسيو- ثقافية وهاجس ضمان أفضل شروط الاستمرارية الاقتصادية لنشاط المتعهدين الخواص الجدد، تم تبني مفهوم "حوض الاستماع" كقاعدة للتقريب بين العرض المعلن والحاجيات الموجودة.

على نفس النهج، ونظرا لأهمية عدد من المعايير والمقتضيات فيما يتعلق بمتابعة وتقييم أداء المتعهدين الجدد، ارتأت الهيئة العليا أنه من الضروري إتمام وضعها حتى قبل منح الجيل الأول من التراخيص. هذا كان شأن المعايير القانونية والتقنية الخاصة بقياس المتابعة أو قواعد احترام التعددية السياسية في وسائل الإعلام السمعية البصرية.

بهذا الخصوص، يجدر القول بأن هذين الورشين الهامين يعبران بعمق عن المنهجية التدريجية الموجهة للمجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري، بصفة خاصة وللهيئة العليا بصفة عامة؛ التقيد بالمرجعية القانونية، والتشاور المكثف مع المهنيين والمعنيين، الخبرة الدقيقة في تفحص الملفات واحترام حرية المتعهدين، تِلْكُم هي عناصر هذه المنهجية. وهي نفس المبادئ التي قادت خطواتنا التدريجية في مسار مطابقة المتعهدين الخواص الذين كانوا يمارسون نشاطهم قبل صدور القانون المتعلق بالاتصال السمعي البصري.

أنتهز هذه الفرصة كذلك لتهنئة مسؤولي "ميدي 1 سات" على الرخصة الممنوحة لهم من أجل إحداث واستغلال تلفزة إخبارية عبر الساتل. كما أحيي القيمين على راديو "سوا" الذين شرفونا بالسفر من الولايات المتحدة خصيصا لحضور هذا الحفل المتَوج لمسلسل مطابقة معقد نسبيا بالنظر إلى خصوصيات هذه الإذاعة العمومية الأمريكية التي تقدم خدمة منقولة عبر عدة دول خارج الولايات المتحدة. نحن لمسرورون اليوم لتمكننا من تذليل كل الصعوبات -سواء كانت قانونية أو مؤسساتية - التي أخرت مطابقة راديو "سوا" مع مقتضيات القانون المتعلق بالاتصال السمعي البصري، ولتوصلنا، مع شركائنا الأمريكيين، إلى وضع آليات علاقة بناءة تضاهي تلك التي تربط هيئتنا التقنينية بجميع المتعهدين الذين يبثون عبر التراب الوطني.

تشكراتي أيضا إلى كل عضو من أعضاء المجلس على تعبئتهم ومساهمتهم في منح مؤسستنا الهوية الثقافية والتدبيرية التي تميزها اليوم. وأتقدم بالشكر كذلك إلى مسؤولي المديرية العامة من مدير عام ورؤساء المصالح، وإلى أعضاء اللجنة التقنية (الذين اكتشفتم مثابرتهم ومهنيتهم ولا ريب) وإلى جميع أطر ومستخدمي الهيئة العليا الذين لولاهم ما كنا سنحقق هذه النتيجة.

سيداتي، سادتي،

اسمحوا لي أن أشرككم في تفكير يبدو لي مناسبا لهذه اللحظة التاريخية: إن تحرير القطاع السمعي البصري ليس شبيها بمعادلة رياضية بسيطة. فإذا كانت الهيئة العليا تلعب – دون أدنى شك- دورا مركزيا في تفعيل هذا التحرير، طبقا للصلاحيات والاختصاصات المنوطة بها من طرف النصوص القانونية المؤسسة، فهذا لا يعني أنها الجهاز الوحيد المعني بهذا الموضوع. إذ أن تحرير القطاع السمعي البصري ومصيره بالمغرب يشكلان مسؤولية مشتركة بين عدة متدخلين:

- أولا، الهيئات العليا للأمة والسلطات العمومية من برلمان وحكومة اللذين يعود إليهما دور وضع الإطار القانوني المنظم للقطاع وتحديد معالم السياسة السمعية البصرية للبلاد؛

- ثانيا؛ المقنن الذي أصبحت مهامه بالنسبة إليكم أكثر وضوحا. فهو مكلف خصوصا بإبداء الرأي والاستشارة للهيئات التقريرية فيما يتعلق بالمجال السمعي البصري وبمنح التراخيص والأذون للمتعهدين الجدد، إضافة إلى ضبط المشهد السمعي البصري الوطني عبر السهر على تتبع المتعهدين وعلى احترام مقتضيات دفاتر التحملات؛

- أخيرا، المتعهدون العموميون والخواص المصدرون للخدمات السمعية البصرية والمنشطون الاقتصاديون للقطاع، الذين يوجدون في ملتقى جميع المهن السمعية البصرية: المنتجون، المؤلفون، الفنانون، المبدعون؛

- دون أن نغفل الجمهور الذي يمثل هدف وغاية الخدمات السمعية البصرية، والذي يفصح عبر قنوات تعبيره (هيئات منتخبة، وسائل الإعلام، جمعيات) عن رأيه وانتظاراته.

كما تلاحظون، أيها السيدات والسادة، كلنا معنيون بمصير المشهد السمعي البصري الوطني.

من جهتنا، نذكر بأن مراقبة الهيئة العليا ستكون بقدر الآمال الجماعية المعقودة عليها وبأننا سنضمن لكم، أعزاءنا المتعهدين الجدد، نفس المواكبة المقدمة لكم طيلة فترة التكفل بترشيحاتكم. لهذه الغاية، كلف المجلس الأعلى والمديرة العامة للاتصال السمعي البصري اللجنة التقنية بالاستمرار في مواكبتكم عبر مدكم بجميع عناصر الإخبار الراجحة التي ستسمح لكم، في هذه المرحلة الحساسة من إحداث خدمتكم، بالاستفادة من الخبرة المطورة داخل هيئتنا.

وتهدف هذه المبادرة أساسا إلى إفادتكم، بصفة قصوى، من تموقع الهيئة العليا في ملتقى المعلومات والمعطيات المتعلقة بالقطاع.

لذلك، أؤكد هنا ضرورة التمييز بين المواكبة والوصاية، فليس من اختصاص الهيئة ممارسة أي وصاية، أو أي رقابة لأنكم وحدكم المسؤولون عن خطكم التحريري طبقا لروح القانون.

إن تدخل الهيئة العليا يدخل في إطار سجل آخر، إذ يتعلق الأمر بمد جسور مع المتعهدين، خصوصا الجدد منهم، تمكنهم بشكل عملي من الاستفادة من المواكبة التي تستطيع الهيئة العليا تقديمها لهم.

وتروم هذه المواكبة المستمدة من مبدإ التدرج استباق المقتضيات المزمع وضعها للمتعهدين ومن طرفهم، على مختلف مستويات القرار والاشتغال، من حيث الموارد التدبيرية ومساطر التواصل مع الهيئة العليا، قصد الضمان القبلي للشروط الضرورية لاحترام الالتزامات المتضمنة في دفتر تحملات كل متعهد على حدة. أتمنى صادقا أن لا تفهم كل هذه الميكانيزمات كنوع من التدقيق الفائض عن الحاجة، لكن كأداة ضرورية لاستثمار الجهود، جهودكم وجهودنا.

كما أننا نظل، لاعتبارات تنظيمية، متشبثين بإعطاء مضمون واضح وعملي لتدابير الحكامة الموجهة لطريقة عملنا. وبالتالي، فإننا مقتنعون بضرورة مأسسة التمييز بين ما يرتبط بالبعد التقني من جهة، وما يتعلق بالمضامين التي ستوضع رهن إشارة الجمهور المغربي من جهة أخرى. أفليست الغاية القصوى لتحرير المشهد السمعي البصري الوطني هي تمكين الجمهور المغربي من خدمات سمعية بصرية متنوعة، غنية بالمضامين، محترمة للهوية الوطنية ولقيم هذه الأمة، قريبة من مراكز اهتمام الجماعات والجماهير التي تتوجه إليها وحاملة –بالخصوص- للأمل والانفتاح والتقدم؟

فإذا كانت المقتضيات ذات الطبيعة المسطرية والتقنية تشكل العمود الفقري لما سيكون عليه مستقبل المشهد السمعي البصري المغربي، فإن رهان المضامين يبقى ورشا مفتوحا أمامنا جميعا.

أختم هذه الكلمة بالقول إن الهيئة ستتحمل مسؤوليتها كاملة في مسلسل انفتاح مشهدنا السمعي البصري المشترك، تاركة لكل واحد حرية المساهمة في هذه المبادرة الوطنية، وفقا للقوانين وقيم تقدم بلادنا.